مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السادس ديسمبر 2016

OEB Univ. Publish. Co.

مصادر العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة حسب التصورات الاجتماعية لعينة من الفتيات الجامعيات (دراسة ميدانية)

Les sources de la violence conjugale exercée sur la femme mariée selon les représentations sociales des jeunes filles universitaires.

د. عبد الرحيم بن عبيد، جامعة أم البواقي، الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/04/01)، تاريخ القبول:(2016/10/21)

ملخص

هـذه الدراسـة تنـدرج ضـمن مقاربـة نفسـية اجتماعيـة، وتتنـاول موضـوع الحـال المتمثـل فـي مصـادر العنـف الزوجـي الممـارس علـى المـرأة المتزوجة، حسب التصورات الاجتماعية لعينة من الفتيـات الجامعيـات. حيـث اعتمـد الباحـث علـى المنهج الوصفي واستعمل الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات والتي طبقت على مجتمع الدراسة تكون من 146 فتـاة جامعيـة مـن قسـمي العلـوم الاجتماعيـة والإنسانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

وقد أردنـا أن نسـلط الضـوء حـول مصـادر العنـف الزوجـي المسـلط علـى المـرأة المتزوجـة حسـب التصورات الاجتماعية لعينة من الفتيات الجامعيات.

هذه الدراسة اعتمدت على أربعة فرضيات إجرائية ترجع مصادر العنف إلى المجتمع القضيبي، والبنية الجسـدية والمعتقـد الـديني السـائد وكـذا لضـغوط الممارسة على الرجل، وقد تم تأكد من تحقيق هذه الفرضيات من خلال النتائج المتحصل عليها.

الكلمـات المفتاحيـة: التصـور الاجتمـاعي العنـف، العنف الزوجي، مصادر العنف المجتمع القضيبي

Le résumé:

Cette étude S'inscrit dans une approche psycho-sociale et elle touche un sujet d'actualité ; Qui est : les sources de la violence conjugale exercée sur la femme Selon les Représentations sociales D'un échantillon de filles universitaires،

Pour se faire, ce travail s'est appuyé sur une approche descriptive, le questionnaire a servi comme outil de recueil de données. la population d'étude se compose de 146 filles universitaires, des départements des sciences sociales et humaines, de l' université larbi benmh'idi -Oum el bouagui; on a tentè d'apporter un éclairage autour des sources de la violence conjugale exercée sur la femme mariée selon les représentations sociales d'un échantillon de filles universitaires cette étude est parcourue par quatre hypothèses opérationnelles relatives aux sources de la violence conjugale , a savoir la société phallocrate, la corpulence, la croyance religieuse et les pressions accèes sur l'homme, en conclusion et conformément aux résultats obtenus, nos hypothèses de travail se trouvent amplement confirmées.

Mots clefs : Representations socials. Violence. La violence conjugale. Sources de la Violence. La société phallocrate.

مقدمة:

عرفت البشرية منذ أقدم العصور أنواعا من العنف والاستبداد والتسلط على الآخر في موجة من التعالي والاستكبار والإنكار، الذي بلغ به الحد أن الكثير من الطغاة والمتجبرين كانوا يتلذذون بالقتل وسفك الدماء ورؤية الجثث في أوقات المتعة والتسلية، وينتشون بصعود سلالم المجد لإرضاء غرورهم على جماجم الضعفاء والمقهورين في الحروب والمعارك، وكثيرا ما كانت عدوانية الإنسان على أخيه الإنسان غير مبررة.

ويرجع انتشار ظاهرة العنف في المجتمعات أساسا وبغض النظر عن نوعه أو الطرف الموجه إليه إلى عوامل كثيرة غالبها مرتبط بالتحو لات الاجتماعية التي مست اللبنة الأولى للمجتمع متمثلة في الأسرة وذلك في نقض لمنطق كون هذا الكيان الأساسي منبع كل القيم والمشاعر السامية وكذا نقض لمنطق كونها محفز التفاعل الإيجابي في ومع المجتمع.

ومن الجلي أنه إذا واجه الكيان الأساسي أي تهديد فإن الكيان الكلي سيهتز بل وينهار وكون المرأة زوجة أو أختا أو أما هي عماد الأسرة فلا بد أن صلاح الأسرة بصلاحها وبالتالي المجتمع كما أن استقرار الأسرة باستقرارها وبالتالي المجتمع، ولما كان أكبر تهديد يطال المرأة على مر العصور هو العنف بشتى أنواعه فإنه لاشك في كونه تهديدا يطال المجتمع ويمس استقراره على اعتبار أن العنف يعيد نفسه بالانتقال من الوسط الأسري إلى الوسط الاجتماعي ويجدد نفسه بالانتقال من الآباء إلى الأبناء (أحمد أوزي، 2014، ص134) .وأمام هذا الخطر الداهم الذي ينال ويهدد مجتمعنا المعاصر ويكرس للهشاشة التي تقود إلى كسره لم تتوانى المنظمات والحكومات في شتى دول العالم على دق ناقوس الخطر من أجل مجابهة هذا التيار أو على الأقل الحد منه، خاصة وأن ظاهرة العنف ضد المرأة قد تنامت في الآونة الأخيرة وبشكل ملفت للانتباه متخذة أشكالا أكثر تنوعا مما عرفت عليه من قبل، فقد رصدت منظمة الصحة العالمية سنة 2005 وفي أكثر من 90 بلدا حول العالم

(OMS. 2005) معطيات عديدة حول النساء ضحايا العنف من قبل الشريك الحميم، إلا أن هذه المعطيات تبقى محدودة في كثير من البلدانوالأقاليم لاعتبارات كثيرة خاصة دول الشرق الأوسط وا إفريقيا التي يعتبر الإفصاح فيها عن العنف الممارس ضد الزوجة من الطابوهات، بسبب الذهنيات والأعراف والتقاليد والأنظمة الحاكمة، ونذكر على سبيل الحصر المملكة العربية السعودية التي يمنع فيها السماح للمرأة بقيادة السيارة لاعتبارات عرفية تقليدية لا دينية حيث يعتبر هذا الحرمان التعسفي للحريات شكلا من أشكال العنف الممارس على المرأة.

ونظرا للاعتداءات المبنية على أساس الجنس والتي تتسبب في كثير من الأحيان في الإيذاء أو الألم الجسدي أو الجنسي أو النفسي للمرأة، وكذا تهديد كيانها وحرمانها من حقوقها لجأت الجمعية العامة

للأمم المتحدة إلى إصدار الإعلان العالمي لمناهضة كل أشكال العنف ضد النساء، سنة 1993.(United Nation déclaration .1993)

والمرأة الجزائرية على غرار نساء العالم مازالت تخضع لسيطرة الرجل، وذلك رغم تقلدها مناصب عليا وشهادات تؤهلها أن تكون رائدة في مجالات اختصاصها حيث مازالت ظاهرة العنف ضدها متفشية في مجتمعها الحضري أو الريفي فرغم التزام الجزائر بمنهج بيكين (1994.2015) والذي يحصي 12 مجالا من المفترض أن تعمل الدول على تحقيقها لقياس مدى تقدمها في مجال رعاية حقوق المرأة ومكتسباتها خلال 20 سنة الأخيرة. فلا الالتزام الحكومي بتطبيق منهج بيكين السالف ذكره ولا مبدأ المساواة بين المرأة والرجل الذي يكرسه الدستور في المادة 31 مكرر02 لتجسيد المناصفة بين الجنسين ولا ترسانة القوانين العالمية والمحلية كانا قادران على الحد من تنامي الظاهرة التي تنخر المجتمع الجزائري وتصدع بنيانه المرصوص من خلال ما تطلعنا عليه وسائل الإعلام المختلفة يوميا بخصوص مختلف أنواع العنف الأسري عموما والعنف الممارس على الزوجة خصوصا الشيء الذي يولد مخاوفا لدى عامة الجزائريات خاصة المقبلات منهن على الزواج.ومن خلال اطلاعاتنا وكذا المقابلات التي أجريناها مع عدد لأبأس به من الفتيات الجامعيات لوحظ لدى معظمهن وجود مخاوف وهواجس تتعلق بالحياة الزوجية، إلا أن تخوف الفتيات حسب ملاحظتنا الشخصية لا يكمن في العنف ذاته بل في الدافع الحقيقي المرتبط بهذا السلوك العدواني أي أن لدى كل فتاة تصور اجتماعي لمصادر العنف، تستقيسها من تربيتها القاعدية وتنشئتها الاجتماعية والتي تم ترسيخها في شبكة معاني أصبحت بمثابة معرفة ساذجة للمعنى العام لمفهوم العنف ومصادره؛ الشئ الذي يدفعنا الى التساؤل عم ما هي مصادر العنف الممارس على المراة المتزوجة، حسب التصورات الاجتماعية للفتيات الجامعيات؟.

الفرضيات:

- **الفرضية العامة:**

- توجد مصادر للعنف الممارس على المرأة المتزوجة حسب التصورات الاجتماعية للفتيات الجامعيات.

- **الفرضيات الجزئية:**

1- يرجع العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة إلى المجتمع القضيبي حسب التصورات الاجتماعية لأفراد العينة.

2- يرجع العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة إلى البنية الجسدية حسب التصورات الاجتماعية لأفراد العينة.

3- يرجع العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة إلى المعتقد الديني السائد حسب التصورات الاجتماعية لأفراد العينة.

4- يرجع العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة إلى الضغوط الممارسة على الرجل حسب التصور ات الاجتماعية لأفراد العينة.

1. أهداف البحث:

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي الوقوف على واقع الحياة الزوجية وما يشوبها من عنف يهدد أمنها واستقرارها كهدف عام ويتفرع عن هذا الهدف العام أهداف فرعية تتمثل في:

- كشف النقاب عن مصادر عنف الرجل الممارس على زوجته من زاوية التصورات الاجتماعية للجزائريات.
- تعرية المثبطات التي تحول دون دفاع الزوجة عن نفسها في المجتمع الجزائري.
- الاستفادة من نتائج الدراسة للتأسيس لإستراتيجية توعوية للحد من العنف الزوجي.

2. الإطار النظري للدراسة:

- **العنف:** من الصعوبة أن نحدد مفهوم العنف لتعدد دلائله وتنوع مضامينه خاصة في مجال علوم الإنسان Les sciences de Lhomme .

ونظرا لصعوبة تعريفه فإن الكثير من القواميس تتحاشى التعرض إليه مباشرة مفضلة الحديث عن مفهوم العدائية أو العدوانية، Agressivité أو مفهوم الصراع Conflit .

ولا نبالغ إذا قلنا أن دراسة العنف ومحاولة تفسيره وفهمه يشكل في الوقت الراهن تحديا كبيرا بالنسبة إلى علوم الإنسان التي تعرف انقساما وتنافسا كبيرا فيما بينها كون دراسته تحتاج إلى مقاربة علمية منهجية جريئة وملتحمة قادرة على ضم جوانبه المتعددة والمتغيرة، حتى لا تتجاذب أطرافه العديد من العلوم كعلم الأعصاب وعلم الجينات والفزيولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون والتشريع وغيرها (أحمد أوزي، 2014، ص20).

وما يبرر تشعبه هو تلك المفاهيم القريبة من مفهوم العنف (Violence) والتي انبثقت منه وأخذت معاني إيجابية مسموح بها ومقبولة اجتماعيا . فمنذ وجود الإنسان على سطح الأرض حيث كان يرمي أغصان الشجر بالحجارة ليحصل على الثمار المتساقطة منها وبرر العنف في هذه الحالة بالاستجابة لغريزة البقاء، ومطاردته للحيوانات واصطياده لها بمختلف الوسائل المتاحة أنذاك وهو سلوك مباح، كما تبرر الشرائع السلوية طقوس ذبح ونحر الحيوانات بالواجب الذي يجعل أكلها حلالا وإلا فهي حرام.

ومن المعاني التي أخذت منحى إيجابي في مجال العنف كسلوك معبر عنه تجاه موضوع خارجي الصراع المقاومة المحاربة الثورة والنضال والاستشهاد في سبيل قضية معينة. من حيث أنها ردود أفعال مقبولة ومعقولة لدى فئات معينة توصف بالمضطهدة أو مسلوبة الحقوق والحرية في حين أن الأطراف المضادة من فئات أخرى تصف هذه السلوكات بالتمرد والعصيان والإرهاب والخروج عن القانون.

وتعرفه القواميس على أنه يمثل العدوان أي الظلم بمعنى عدا عدوانا أي ظلم ظلما جاوز فيه القدر (ابن منظور، 1980، ص545) وهو تلك القوة المفرطة التي تستخدم لإخضاع الغير من حيث كونها فعلا وحشيا يتصرف به الشخص اتجاه غيره للتسلط والهيمنة(Le Robert ,1993, p2221) ومن الناحية السيكولوجية يعرف العنف على أنه ذلك الاستعمال المفرط للقوة من خلال نفي القانون ونفي حق الفرد(N.Sillamy,1980,p1226) أي انتهاك شخصيته بتجاهله ونكرانه.

نشير فقط أن مجمل التعاريف التي قدمناها أو قدمها وسيقدمها مستقبلا غيرنا تبقى نسبية لأن مفهوم العنف تتحكم فيه عوامل تاريخية وثقافية وسياسية خاصة بكل مكان وزمان.

- **العنف الزوجي: La violence conjugale:**

قبل الحديث عن العنف الزوجي وتعريفه والإشارة إلى أسبابه وأنواعه ومختلف المقاربات التي تسعى إلى تفسيره يجدر بنا الحديث أولا إلى أننا نقصد به إجرائيا في دراستنا هذه بأنه تلك الأفعال والممارسات العنيفة التي تقع على المرأة المتزوجة بشكل متعمد أو استثنائي من طرف الزوج والتي تتسبب في حدوث أضرار نفسية أو جسدية أو جنسية بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة، وذلك ما أشارت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بتعريفها له على أنه " العنف ضد النساء بمثابة اعتداء مبني على أساس الجنس والذي يتسبب بإحداث إيذاء وألم جسدي أو نفسي أو جنسي للمرأة ويشمل كذلك التهديد أو الضغط أو الحرمان التعسفي والوقوف ضد الحريات". (U.N.A. 1993) ومن مظاهر العنف المسلط على الزوجة العنف الجسدي الذي عادة ما تكون آثاره بادية للعيان وملفتة للانتباه وهو يعد من أكثر أنواع العنف انتشارا حيث يتم فيه استخدام الأيدي والأرجل أو أية أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المرأة.

والعنف ضد المرأة جريمة يعاقب عليها القانون بحيث يسمح للضحية بأن تطلب الطلاق شريطة تقديم تقرير طبي يثبت وقوع فعل الاعتداء بالضرب عليها من طرف الزوج (منير كرادشة 2009، ص34).

وقد يمتد حتى إلى إرغام الزوجة على الإنجاب دون موافقتها خاصة إذا كانت تعاني من ظروف صحية قاهرة وربما مانعة لحدوث الحمل وما يترتب عنه من خطر قد يطال صحتها وصحة جنينها أو العكس المتمثل في إجبارها على الإجهاض وما يترتب عنه من آثار نفسية وجسدية (عبد اللطيف، 2011، ص 208). وقد يأخذ مظهر الإبادة النهائية كما هو الحال في حالات الخنق آو الطعن بالسكين أو الذبح أو الرمي بالرصاص والحرق (أوزي، 2002، ص 152).

إلا أن العنف الجسدي غدا ظاهرة بادية للعيان وأصبح يشمل أنواعا أخرى من حيث كونه يأخذ مظهرا ماديا ملموسا عكس نمط آخر من العنف والذي تتعرض له الزوجة من طرف الزوج الذي يلجأ إلى استخدام نفوذه وسلطته الذكورية لممارسة الجنس معها دون مراعاة وضعها النفسي أو الصحي الشيء الذي يحولها في نظره إلى موضوع جنسي حيواني حيث يجب أن نفرق بين الممارسة الجنسية

التي يسودها الحب والحنان والرضا (Sexualité) وبين الممارسة الحيوانية (Bestualité) التي تشبع الغريزة البدائية المنحطة .

ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له الزوجة بسبب عمق آثاره النفسية من ناحية ومن ناحية أخرى كونه يحدث في الخفاء (أوزي، 2014، ص137). وقد يمتد تعنيف الزوجة جنسيا بإجبارها على ممارسة الجنس بطرق وأساليب منحرفة على المتعارف عليه من آداب الجماع وذلك بإكراهها على الممارسات الجنسية التي تتنافى وقواعد الأخلاق والدين والممارسة الطبيعية (منير كرادشة، 2009، ص37).

ولعل من مظاهر العنف الممارس على الزوجة استباحة جسدها بالضرب المرفوق بالإهانة والشتم والتهديد وا ٍثارة الخوف والرعب لديها مما يجعلها فريسة عدم الاستقرار جراء ما يراودها من مخاوف تتعلق بإمكانية طردها والاستغناء عنها في أي لحظة أو حرمانها من ممتلكاتها وأطفالها ومكانتها الاجتماعية كزوجة وربة بيت (Statut Social de femme mariéé) وبالتالي حرمانها حتى من لقبها الاجتماعي Titre socialكزوجة فلان وا ٍعطائها بالمقابل لقبا آخر يتمثل في فلانة المطلقة Femme divorcée خاصة في المجتمعات المحافظة.

وقد يترتب عن هذه التهديدات والمساومات تنازلات تفسح المجال لطابع آخر من العنف والمتمثل في السيطرة الاقتصادية للزوج وانفراده بالتدبير المالي للأسرة وحرمان زوجته من العمل خارج البيت والإسهام في الدخل المادي للأسرة. لا لشيء إلا للحد من استقلاليتها المادية و كي تبقى دائما تابعة له (عزيز إبراهيم،2007، ص 2422) وقد يمتد ذلك إلى درجة حرمانها من التصرف في مالها الذي تحصلت عليه لقاء شغلها منصبا وظيفيا معينا أو حتى الذي تحصلت عليه كإرث نقدي أو عقاري، أو منعها من شراء مختلف الحاجيات الضرورية لحياتها من مأكل وملبس ودواء فتغدوا بهذا مقيدة وغير مسؤولة عن تنظيم وتسيير شؤون حياتها وبيتها وفق رغباتها (مكي و عجم، 2008، ص80) لأن من يعيش حياتها وفي المقابل يلغي وجودها هو زوجها ما يشعرها بالقلق وعدم الاطمئنان على حاضرها ومستقبلها.

إلا أن هناك نوعا آخر من العنف ممارس على الزوجة أقوى وأشد تأثيرا ويكمن سر قوته في كونها موجها لنفسيتها مما يؤدي إلى شتاتها النفسي دون أن تكون هناك أعراض جسدية تدل على التعنيف وهذا ما يجعل إثبات وقوع هذا النوع من العنف وتجريم الفاعل أمرا مستحيلا حيث يستخدم الزوج حقوقه الاجتماعية الثقافية كوسيلة يسعى من خلالها لإخضاع الزوجة لرغباته كالتهديد بالطلاق أو الزواج عليها أو الطرد من بيت الزوجية أو الحرمان من الأولاد.

إذن فقوة هذا العنف تكمن في فرض بعض المسلمات الثقافية التي تجعل من الزوجة تسلم بها وتخضع لها دون تفكير في صحتها وأسسها المغلوطة حيث أن المرأة الغير واعية تعتقد بالسيادة المطلقة القوة والطبيعية للرجل في اتخاذ القرارات دون مشاورتها. (أوزي، 2014 ص134). وللتقرب أكثر

من مفهوم العنف الزوجي الممارس على المرأة يتوجب علينا أولا معرفة الصورة النمطية التي يتسم بها الرجل العنيف، حيث يجمع العاملون في هذا المجال أن أغلب العوامل التي تؤدي بالرجل إلى استعمال العنف ضد شريكة حياته هي سيكولوجية المنشأ ومنها الانخفاض في تقدير الذات والاضطرابات الانفعالية والسلوكية وضعف الثقة في النفس إضافة إلى التجارب والخبرات الأليمة المرتبطة بمرحلة الطفولة أو حتى التجارب الشخصية فكل هذه العوامل تبني معتقدات خاطئة حول الصورة النمطية للمرأة في المجتمعات الذكورية عدا عن دور التنشئة الاجتماعية.

وعلى ذكر أنماط الزوج العنيف فقد أشار العالم Elbou إلى الرجل المسيطر الذي يعامل شريكته كشيء مملوك أما النمط الثاني فيتمثل في الرجل المتناقض انفعاليا الذي يعيش مشاعر حادة ومتناقضة إزاء زوجته أما النمط الثالث فهو ذلك المهذب المزيف الذي يظهر للآخرين عكس ما يخفيه في حين أن النمط الأخير المتمثل في المتوحد بالشريك هو الذي يرى في شريكته جزءا من ذاته وكل محاولة لهذه الشريكة في الاستقلال عنه عاطفيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا تزيد شعوره بالتهديد فيزداد احتمال ظهور العنف لديه(وديع شكور،1997،ص 124-125).

- **المجتمع القضيبي(La société phallocrate):**

هو المجتمع الذي تكون فيه الأولوية للرجل دون أن تأخذ حقوق المرأة بعين الاعتبار حيث تكون مكانة هذه الأخيرة في الدرجة الثانية من حيث القيمة بالنسبة إلى الرجل وتمنح في هذا المجتمع الحقوق للرجل على حسابها وهو كذلك المجتمع الذي ينظر للمرأة نظرة تقليدية كما يعمل على حصر دورها في زاوية ضيقة على أنها الزوجة أو الأم لا غير مع تجاهل كامل لحقوقها الطبيعية قبل هذا أو ذاك كإنسانة وشريكة لها دور فعال في المجتمع.

وعلى الرغم من حصول المرأة على مراكز عليا في السلطة والإدارة وتقلدها وظائف عليا في المجتمعات كانت حكرا على الرجل وكذا إقرار المجتمع لها بحيازتها بعض الحقوق التي كانت مسلوبة ما زال الطابع الذكوري هو السائد في المجتمعات خاصة المجتمع الشرقي لأنه وببساطة ثقافة مجتمعاتنا تفرض ذلك (منصور،2012). فالقضيبية إذن هي نظام سلطة يتميز بالسيطرة الثقافية والاجتماعية والرمزية La phallocratie للرجال على النساء وهي مستوحاة من الاعتقاد السائد بأن سلطة الإخصاب توجد في القضيب "phallus" رمز الذكورة أما المكون الأنثوي فما هو إلا مستقبل سلبي، ويفضي هذا النمط التفكيري إلى نتيجة أن الرجال لديهم القدرة على ممارسة السلطة على النساء لكونهم ذكورا ولديهم القوة البدنية في حين أن النساء أو بالأحرى الإناث "Femelles" يعتبرن كائنات ناقصة ذات دور إنجابي للحفاظ على الجنس البشري من الانقراض أو للمتعة كمومسات.

ويترتب عن السلوك الذكوري نوع من الكره والمقت للمرأة "Misogynie" بسبب سيطرة منظمة وثقافية للرجال في مجتمع أبوي "Patriarca"t من خلال احتقار وتقزيم الأنثى الشيء الذي أوجد ورسخ

سلطة رجالية "Androcratie" على حساب النساء. وحتى في المجتمعات التي تعتبر نفسها راقية تطفوا هذه المفاهيم على السطح في شكل سلوكيات أو اتجاهات تمييز مبنية على الجنس Sexisme رافضة للحرية والمساواة والتي تأخذ أشكال عديدة في مجال ظروف العمل والترقيات والرواتب والتأهيل وحتى مكانة المرأة Le statut de femme في الممارسة القيادية والسياسية ويبقى دائما القضيب "phallus" شيئا خياليا ورمزيا يمثل القوة والخصوبة في كثير من المجتمعات القديمة والحديثة (N.Sillamy,1967,p218-219).

- **التصورات الاجتماعية Les représentations sociales:**

يعتبر هذا المفهوم إحدى اللبنات الأساسية المشكلة للإطار النظري لهذه الدراسة حيث أنه أعمق من المفاهيم التي تصب في نفس السياق كالاتجاه والاعتقاد والرأي والإدراك والتخيل كونه يتمثل في حقل الشيء حاضرا في الذهن كما أنه ليس مجرد إرجاع صور بسيطة للواقع وا ٍنما هو بناء لنشاط ذهني أي أنه ليس مجرد إرجاع صورة مطابقة للواقع بل إعادة بناء وتشكيل ذهني لعناصر المحيط (N.Sillamy,1980,p570).

وقد تم تناول موضوع التصورات الاجتماعية من عدة زوايا وبعدة مقاربات فالمقاربة السوسيولوجية ترى أن التصور يتكون من مجموعة ظواهر نفسية واجتماعية تؤثر في الفرد (Durkheim,1976,P40) أما المقاربة المعرفية فترى أن التصور هو إعادة إظهار الشيء للوعي مرة ثانية رغم غيابه في المجال المادي وهذا ما يجعله عملية تجريدية محضة إلى جانب كونه عملية إدراكية فكرية أي أن معالجة أي موضوع تختلف من فرد إلى آخر حسب عوامل ذاتية تتعلق بشخصية الفرد وأخرى غير ذاتية مثل الأسرة والمجتمع (S. Moscovici. 1976,P45). أما المقاربة التي تناولت مفهوم التصورات الاجتماعية فهي أكثر شمولية من حيث كونها تقيم التصور على ثلاثة أبعاد هي السياق النفسي والسياق الاجتماعي والسياق الثقافي (.Kaes.R,1968, p334)

ونشير أن التصور الاجتماعي يبنى من خلال عمليتين هما التوضيع Objectivation أي الانتقال من العناصر النظرية إلى الصور الواقعية أما العملية الثانية فهي الترسيخ L'encrage والذي يراد به إدماج التصور في شبكة معاني وتجذره الاجتماعي كمعرفة

(S. Moscovici,1976,P371) فيصبح التصور الاجتماعي بفعل هاتين العمليتين معرفة ساذجة للمعنى العام (Denise.jodelet,1984,P363,). والمراد بالتصور الاجتماعي للعنف الممارس على المرأة المتزوجة حسب الفتيات الجامعيات هو معرفته والإحاطة به من خلال استجابتهن التي يستقينها من أطرهن المرجعية Cadres referentiels خاصة وأنهن مقبلات على التخرج ثم الالتحاق بعالم الشغل فالاندماج في المجتمع بالزواج وتكوين أسرة.

- **مصادر العنف:** ويراد بها إجرائيا من أين يستقي الزوج الدوافع التي تجعله يمارس سلوكات عنيفة تجاه زوجته وبشتى الأشكال والأساليب.

3. الإطار المنهجي للدراسة:

- اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، نظرا لطبيعة الموضوع المتمثلة في رصد التصورات الاجتماعية للعنف الممارس على الزوجة.

- بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 146 طالبة من قسمي العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي من فئة المقبلات على مشروع زواج مستقبلا.

- تم بناء أداة البحث المتمثلة في الاستمارة من خلال الدراسة الاستطلاعية حيث قمنا بجمع المادة الأولية ثم صغناها في شكل عبارات توجه إلى أفراد العينة واشتملت الاستمارة على أربعة محاور تترجم محتوى الفرضيات الجزئية وتضم في شكلها النهائي 26 عبارة.

- للإشارة فإن الاستمارة هي الأكثر اعتمادا في مجال عملية رصد التصورات الاجتماعية (Maache et autres. 2002.p27)

- الشروط السيكومترية التي بموجبها تم اعتماد هذه الاستمارة تمثلت في عرضها على مجموعة من المحكمين وعددهم 08 بغاية حساب الصدق حيث بتطبيق معادلة لاوشي بلغ

$$0.75 = CVR = \frac{19.75}{26}$$

- ولحساب الثبات اعتمدنا على التطبيق وإعادة التطبيق على عينة عشوائية قوامها 18 طالبة، حيث تم حساب الثبات بمعامل بيرسن الذي بلغ 0.68.

- ومن نتائج الصدق والثبات يتبين لنا أن الأداة تحمل مؤشرات ودلالات موثوق فيها أي أنها صالحة لما أعدت له.

4. عرض نتائج الدراسة النهائية ومناقشتها في ضوء الفرضيات:

أ- نتائج الفرضية الجزئية الأولى والتي مفادها: يرجع العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة إلى المجتمع القضيبي حسب التصورات الاجتماعية لأفراد العينة.

وقد جاءت استجابة أفراد العينة فيما يتعلق بعبارات المحور الأول المستقاة من هذه الفرضية كالتالي:

الرقم	الاختيار نعم	نسبة نعم	الاختيار لا	نسبة لا	أفراد العينة	النسبة الكلية
01	103	70.54	43	29.45	146	99.99
02	112	76.71	34	23.28	146	99.99
03	85	58.21	61	41.78	146	99.99
04	99	67.80	47	32.19	146	99.99

05	88	60.27	58	39.72	146	99.99
06	98	67.12	48	32.87	146	99.99
07	105	71.91	41	28.08	146	99.99

فقد أظهرت العبارة 01 في الجدول أعلاه أن نسبة 70.54% من أفراد العينة ترى أن تفضيل الولد على البنت يفتح الباب للتطاول عليها بمعنى أن الاختيار نعم الذي حاز نسبة عالية مقابل 29.45% من الذين أجابوا لصالح البديل لا فيه إشارة واضحة بأن المجتمع الجزائري يفضل الذكر على الأنثى كما يميل إلى تعزيز قيمة الذكر على حساب الأنثى وذلك في إطار تربية تقليدية قد يتمخض عنها شعور الذكر بالتعالي، الشيء الذي يبيح له التطاول على الأنثى، كونه موطن حماية ودعم للمجتمع الذكوري أو القضيبي.

أما العبارة رقم 02 فقد بينت أن نسبة 76.71% من الفتيات المستجوبات ترين أن العادات والتقاليد تعزز نزعة العدوانية على الأنثى من طرف الذكر، ذلك ما يؤكد نسبة استجابات أفراد العينة لفحوى العبارة رقم 01 من ناحية ومن ناحية أخرى يبرز مدى مساهمة العادات والتقاليد في إرساء ذهنية ترقية الجنس الذكري على حساب الجنس الأنثوي، هذه الترقية الاجتماعية promotion sociale التي تمكنه من السيطرة والتحكم، ومنه التحدي وممارسة العنف على هذا المخلوق الذي جعلت منه التنشئة الاجتماعية التقليدية كائنا ضعيفا.

أما العبارة رقم 03 فقد جاءت نتيجتها لصالح البديل نعم بنسبة 58.21% حيث ترى 85 فتاة مستجوبة بأن تقديم شكوى لدى المحكمة قد يلحق العار بالزوجة المعنفة بمعنى أن مجرد رفع شكوى ضد الزوج لدى المحكمة فيه تشهير بممارسات الزوج التي يريدها أن تبقى في الخفاء وعدم التكتم عليها قد تكون فيه إساءة إليه ومنه فإن تعرية وفضح هذه الممارسات قد يلحق العار بالزوجة وربما يتسبب في مضاعفة إيذائها بسبب عدم تكتمها على العنف الممارس عليها.

كما جاءت نتيجة العبارة رقم 04 مؤكدة لمحتوى العبارات 01.02.03 حيث ترى 99 فتاة جامعية أي ما نسبته 67.80% بأن الجرعة الزائدة للرجولة بفعل التربية الخاطئة تجعل الزوج يستبيح زوجته أي أن المجتمع القضيبي يرسخ لدى فئة الذكور فكرة أنهم أقوياء وأن الأنثى مخلوق من الدرجة الثانية وبالتالي يجب إخضاعها للسيطرة ولو بالعنف.وتؤكد نتيجة العبارة رقم 05 هذا الاستنتاج حيث ترى نسبة 60.27% من الفتيات المستجوبات أن العنف الممارس على الزوجة يعود إلى التنشئة الاجتماعية الغير عادلة، وفي هذا إشارة إلى أن هناك ثورة وانتفاضة ضد الإجحاف الممارس ضد المرأة بتقزيم مكانتها الاجتماعية وعدم مساواتها بالرجل.أما العبارة رقم 06 فقد جاءت نتيجتها لصالح الاختيار نعم بنسبة 67.12% حيث ترى 98 طالبة جامعية مستجوبة بأن تنازلات الزوجة عن الإفصاح عن تعنيفها يضمن لها مكانتها الاجتماعية وفي هذا إشارة أن الزوجة المعنفة من طرف زوجها قد تكون مضطرة إلى كتمان

سر العدوانية الممارسة عليها، ابتغاء مرضاة الزوج أو حتى العائلة والمجتمع، للحفاظ على مكانتها كزوجة وربة بيت من ناحية ومن ناحية أخرى فهي تسعى من خلال تنازلاتها وخضوعها للأمر الواقع إلى تفادي الطلاق الذي قد ينقص من شأنها ويفقدها مكانتها ولقبها الاجتماعي كزوجة.وقد جاءت نتائج العبارة رقم 07 من المحور الأول لتأكيد قراءتنا لنتائج العبارة رقم 06 حيث أن 105 فتاة جامعية يرين أن التشهير بعنف الزوج يؤدي إلى التفكك الأسري، أي أن نسبة 71.91% منهن بررن مخاوف الزوجة المعنفة للإفصاح والتشهير بزوجها أمام مكونات المجتمع الذي لا يتقبل في الكثير من الأحيان ردود أفعال الزوجة المتمثلة في فضح الزوج، ما قد يترتب عنه في الكثير من الأحيان الطلاق وبالتالي فك رباط الأسرة.

ومن مجمل النتائج التي خلصنا إليها في هذا التحليل لمعطيات المحور الأول للاستمارة نستنتج أن التنشئة الاجتماعية للذكور في الوسط الجزائري من حيث أنه مجتمع قضيبي هي مصدر القوة التي يستقيها الذكور عموما والزوج على وجه الخصوص للتطاول أو التعدي على المرأة حسب التصورات الاجتماعية للفتيات الجامعيات أفراد العينة وبالتالي يمكننا القول أن الفرضية الجزئية الأولى قد تحققت.

ب-نتائج الفرضية الجزئية الثانية والتي مفادها: يرجع العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة إلى البنية الجسدية حسب التصورات الاجتماعية لأفراد العينة.

حيث نتبين وضع هذه الفرضية من الصحة والخطأ من خلال نتائج الاستمارة المعبر عنها في المحور الثاني:

الرقم	الاختيار نعم	نسبة نعم	الاختيار لا	نسبة لا	أفراد العينة	النسبة الكلية
08	97	66.43	49	33.56	146	99.99
09	57	39.04	89	60.95	146	99.99
10	62	42.46	84	57.53	146	99.99
11	65	44.52	81	55.47	146	99.99
12	55	37.67	91	62.32	146	99.99
13	101	69.17	45	30.82	146	99.99

يظهر الجدول في العبارة رقم 08 أن نسبة 66.43 % من أفراد العينة والتي تمثل استجابة 97 فتاة جامعية جزمن قطعا أن المؤهلات الجسدية للرجل هي ما يتيح له التعدي على المرأة وقد تفسر هذه الاستجابة بأن التصور الاجتماعية لشخصية الرجل عند الفتيات الجامعيات مغيبة بفعل طغيان صورته الجسدية التي تمارس فعل العنف على المرأة.

أما العبارة رقم 09 فقد جاءت نتيجتها لصالح البديل لا حيث أجابت 89 فتاة من أفراد العينة أي ما نسبته 60.95% بأن الفحولة لا تكمن في الغلبة من عدمها، وتوحي هذه الاستجابة برفض مبدأ أن الفحولة يكمن في منطق غلبة الرجال للنساء ولكن تفضيل التعايش معهم في جو من الاحترام المتبادل.

وتأتي العبارة رقم 10 لصالح البديل لا حيث جاءت استجابة أفراد العينة رافضة لفكرة أن الاستسلام لفعل العنف الممارس على الزوجة هو مؤشر دال على عجزها بمعنى أن نسبة 57.53% تشير تصوراتهن الاجتماعية أن هناك عوامل أخرى تجعل المرأة تستسلم للعنف الممارس عليها وتتقبله وفي هذا إشارة إلى أن العجز الجسدي أو ضعف البنية لدى المرأة لا يقفان وراء رضوخها للعنف.كما جاءت نتائج العبارة رقم 11 رافضة للطرح الذي يرى أنه من الصعوبة أن تحمي الزوجة نفسها من عنف الزوج حيث أجابت 81 فتاة من أفراد العينة بنسبة 55.47% بأنهن يرفضن هذا الطرح هذا ما قد يفسر أنه ليس من الصعب حماية الزوجة لنفسها بفعل قصورها الجسدي مقارنة بالزوج بل هناك عوارض أخرى واعتبارات تحول دون قيامها بذلك ربما للحفاظ على سمعتها ومكانتها وأنوثتها.كما يلاحظ أن استجابة أفراد العينة للعبارة رقم 12 جاءت لصالح البديل لا بنسبة 62.32% وفي هذا إشارة إلى أن الحفاظ على الأنوثة لا يقف كحجر عثرة أمام دفاع الزوجة عن نفسها بمعنى أن الزوجة بإمكانها القيام بذلك لولا وجود مثبطات أخرى تفوق البنية الجسدية والأنوثة.

أما العبارة رقم 13 فقد لوحظ بأن نسبة عالية من أفراد العينة أجبن بأن البنية الجسدية للمرأة قد تكون دافعا للسيطرة من طرف الرجل، بمعنى أن 69.17% وهي أعلى نسبة في المحور الثاني رأين حسب تصوراتهن الاجتماعية للعنف الممارس على الزوجة من طرف زوجها أن هذا الأخير يستلهم قوته من تصوره لها ككائن ناقص ونخلص من خلال قراءة مجمل النتائج المرتبطة بهذا المحور أن التصورات الاجتماعية للفتيات الجامعيات تستبعد عامل البنية الجسدية المتفوقة للرجل مقابل ضعف المرأة من هذه الناحية كعامل مثبط لدفاعاتها ولكنها تنكره كمحفز للاعتداء عليها.

ج. نتائج الفرضية الجزئية الثالثة والتي تنص على أن العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة يرجع إلى المعتقد الديني السائد حسب التصورات الاجتماعية لأفراد العينة.

حيث جاءت استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بعبارات المحور الثالث من الاستمارة على النحو التالي:

الرقم	الاختيار نعم	نسبة نعم	الاختيار لا	نسبة لا	أفراد العينة	النسبة الكلية
14	101	69.17	45	30.82	146	99.99
15	83	56.84	63	43.15	146	99.99
16	87	59.58	59	40.41	146	99.99
17	107	73.28	39	26.71	146	99.99

99.99	146	40.41	59	59.58	87	18
99.99	146	48.63	71	51.36	75	19
99.99	146	46.57	68	53.42	78	20

الملفت للانتباه في العبارة رقم 14 أن مفهوم قوامة الرجل على المرأة قد حاز نسبة عالية من مجموع استجابات أفراد العينة لمحتوى هذه العبارة حيث أجابت 101 فتاة جامعية بما يعادل 69.17% لصالح البديل نعم بأن مفهوم القوامة يعتبر مصدرا للعنف الممارس على الزوجة، أي أن الدين يعتبر الطاقة الكامنة التي يتخفى وراءها الزوج لتبرير فعل العنف الممارس على زوجته حسب التصورات الاجتماعية لأفراد العينة وا ٍن كان مفهوم القوامة في الدين مغلوطا في ذهنية المجتمع ذلك أن القوامة الدينية لا تشمل التسلط والاعتداء بل هي قائمة على أساس من العدل والإنصاف .

أما نتيجة العبارة 15 فهي تؤكد ما ورد في محتوى العبارة السابقة حيث أن نسبة 56.84% من المستجوبات تتصورن أن الوازع الديني للزوجة هو مصدر للسيطرة عليها من طرف الزوج بمعنى أن واجب طاعة الزوجة لزوجها واحترامها له والسعي لخدمته وا ٍرضائه، بدافع أن رضاه من رضا الله وغضبه من غضب الله والحرص على أن تكون موطنا للسكينة والراحة ، الشيء الذي قد يفتح المجال لاستغلال فرصة التعدي عليها ، وذلك ربما ما أرادت ربما الكثير من المستجوبات إيصاله إلينا ونعقب عليه بأنه ناتج أيضا عن فهم مغلوط لمصطلحي والطاعة والاحترام اللذان نص عليهما الدين.

وبخصوص استجابات أفراد العينة لمحتوى العبارة رقم 16 فإن نسبة 59.58% قد يثبط الدين إرادتهن في الدفاع عن أنفسهن ففيه دعم لموقف المستجوبات من العبارتين 14.15 ودعم لوجهة نظرنا أن الدين ليس هو العائق بل العائق الحقيقي هو المفاهيم الدينية الخاطئة والمتجذرة في ذهنياتنا في ما يخص علاقة الزوج بزوجته لأن الدين لم يأمر المرأة بالاستسلام للذل والهوان والرضا به كقدر.وفي استجابة 107 فتاة جامعية بما نسبته 73.28% لصالح البديل نعم في العبارة رقم 17 بكون الزوج يستقي قوته لتعنيف زوجته من معتقدات خاطئة تنسب للدين تأييد لتحليلنا و تبرئة للدين من الدعوة أو التحريض على مثل هذه السلوكات.

أما نتيجة العبارة رقم 18 فقد أرجعت ممارسة فعل العنف على الزوجة إلى كون الزوج يمارس حقا من حقوقه الشرعية حيث أن 59.58% من المستجوبات أرجعن ذلك حسب تصوراتهن الاجتماعية إلى الرؤية الساذجة للزوجة والمعرفة السطحية بنظرة الدين للعلاقة الزوجية.

وبخصوص محتوى العبارة رقم 19 التي ترمي إلى تقصير الزوجة في حق زوجها يجعلها سببا في ممارسة العنف عليها فقد جاءت ردود المستجوبات حولها متباينة تقريبا حيث أن 75 فتاة كن مع هذا الطرح و71 فتاة أخرى كن ضده في إشارة ربما إلى أن التقصير لا يمنح الحق لتعنيف الزوجة كما يمكن أن يكون بوابة لاستباحة تعنيفها.

أما نتيجة العبارة رقم 20 فقد تصورت 53.42% من أفراد العينة أن الزوج صاحب العصمة يعطي لنفسه الحق بممارسة العنف على زوجته، وقد عارضت نسبة 46.57% من أفراد العينة هذا الطرح حيث أن تقارب الاستجابات فيه إيحاء بمعارضة صاحب العصمة في أن يبيح لنفسه تعنيف زوجته كونه يمتلك زمام أمرها .

للإشارة فإن معظم استجابات أفراد العينة كانت تقريبا متباينة لأن الأمر ببساطة تناول عنصر الدين إلا أن الملفت للانتباه هو أن هناك إشارات واضحة أن القراءات الخاطئة لتعاليم الدين هي التي أفرزت العنف وليس الدين في حد ذاته.

د. **نتائج الفرضية الجزئية الرابعة والتي مفادها: يرجع العنف الزوجي الممارس على المرأة المتزوجة إلى الضغوط الممارسة على الرجل حسب التصورات الاجتماعية لأفر اد العينة.**

حيث جاءت استجابات أفراد العينة لمحتوى عبارات المحور الرابع على النحو التالي:

الرقم البند	الاختيار نعم	نسبة نعم	الاختيار لا	نسبة لا	أفراد العينة	النسبة الكلية
21	105	71.91	41	28.08	146	99.99
22	103	70.54	43	29.45	146	99.99
23	95	65.06	51	34.93	146	99.99
24	87	59.58	59	40.41	146	99.99
25	89	60.95	57	39.04	146	99.99
26	88	60.27	58	39.72	146	99.99

جاءت أغلب الاستجابات لصالح البديل نعم بنسبة 71.91% معلنة أن غياب القدرة على الإقناع يكمن وراء تعنيف الزوج لزوجته بمعنى أن غياب الحوار يجعل العنف حلا وبديلا مطروحا لفض المشاكل هذا فيما يخص العبارة 21.أما العبارة رقم 22 فقد أرجع غالبية أفراد العينة فيها الدافع في استخدام العنف ضد الزوجة إلى الظروف المادية للزوج حيث أن نسبة 70.54% من المستجوبات ذهبن إلى أن العجز عن سد حاجات وطلبات الزوجة قد يشعر الر جل بالقصور ويولد لديه ضغوطا نفسية لا يجد متنفسا لها إلا في تفريغها في الزوج موضوع الإثارة. كما جاءت نتيجة العبارة رقم 23 بنسبة 65.06% لتؤكد نتائج سابقاتها في المحور الرابع بأن الافتقار إلى مهارة حل المشكلات وقلة الحيلة عاملان يقفان وراء اللجوء إلى العنف كمتنفس للخروج من دائرة الضغوط.أما العلاقة الطردية التي أفرزتها العبارة رقم 24 فهي تتمثل في استجابة 59.58% من أفراد العينة بأن الزوج كلما كان مرتاحا ماديا كلما قل تعنيفه لزوجته بمعنى أن العكس يحدث إذا كان هذا الأخير في ضائقة مادية.وبخصوص

الاختلال في لعب دور الأب أي رب البيت بفعل التحولات الاجتماعية الذي ورد في العبارة رقم 25 على أنه مولد للعنف تجاه الزوجة فإن نسبة 60.95% جزمت أن له دورا في توليد العنف.أما العبارة رقم 26 فنسبة 60.27 %من أفراد العينة رأت أنه كلما زاد تفهم الزوجة لزوجها كلما قلت درجة عدوانيته تجاهها بمعنى أن احتواءها للزوج يقلل من ضغوطه.

ويتضح لنا من خلال هذه الاستجابات المختلفة أن أفراد العينة يجمعون على أن الضغوط النفسية سواء تعلقت بالمشاكل الأسرية أو المادية العالقة هي دافع أساسي يجعل الرجل يعمد إلى العنف كمتنفس.

5. الخاتمة:

في قراءة لما تم عر ضه من نتائج مستخلصة من تحليل معطيات الاستمارة نلاحظ أن الفرضية العامة المقترحة قد تحققت من خلال تحقق الفرضيات الجزئية الأربعة و نشير هنا أن مصادر العنف الممارس على المرأة المتزوجة حسب التصورات الاجتماعية للفتيات الجامعيات جاءت متفاوتة فيما بينها فالأولوية كانت لمحور المجتمع القضيبي بنسبة 67.48 % مبرزا آثار التنشئة الاجتماعية كمصدر مولد للعنف بترسيخ فكرة سيادة وتفوق الجنس الذكوري على الأنثوي من حيث أنه أقرب إلى النواة المركزية تأتي في المرتبة الثانية الضغوط الاجتماعية بنسبة 64.71% كمصدر مولد للعنف تليها نتائج محور المعتقد الديني السائد بنسبة 60.46% كمتوسط عام لمجموع استجابات المحور الثالث أما محور البنية الجسدية فقد جاءت نتيجته بنسبة 49.88% وبالتالي احتل المرتبة الرابعة والأخيرة وبالتالي هو بعيد عن النواة المركزية للتصورالاجتماعي للعنف الممارس على الزوجة رغم تواجده في حقل التصور. بمعنى أن نتيجة بروز المحور الأول لمصادر العنف الزوجي تتفق وما توصلت إليه دراسة (آية منصور) و(N.Sillamy) بأن القضيبية هي نظام سلطة يتميز بالسيطرة الثقافية والاجتماعية والرمزية لكن عامل الضغوط النفسية والاجتماعية الذي احتل المرتبة الثانية كمصدر للعنف الزوجي الممارس على الزوجة ما هو إلا متنفس للرجل المتناقض انفعاليا الذي ورد في الأنماط التي وضعها(Elbou) في حين أن المعتقدات الدينية الخاطئة والسائدة في المجتمعات الشرقية جاءت لتترجم البعد النفسي والاجتماعي والثقافي لاستجابات افراد مجتمع الدراسة والذي يتماشى والمقاربة الشمولية لمفهوم التصورات الاجتماعية (Kaes.R).إلا أن محور البنية الجسدية ورد بعيدا عن النواة المركزية لمصادر العنف رغم تواجده في حقل التصور،أي أن مفهوم القوامة المغلوطة يفوق البنية الجسدية للرجل، ما يمنحه السلطة المطلقة على حد تعبير الباحث احمد أوزي.

قائمة المراجع:

أولا – قائمة المراجع باللغة العربية:

– أبو سعد محمد عبد اللطيف (2011)، سيكولوجية المشكلات الأسرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

– أحمد أوزي،(2002)، الطفل والعلاقات الأسرية، دون طبعة،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

– أحمد أوزي،(2014) سيكولوجية العنف، الطبعة الأولى،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب.

– آية منصور(2012)، المرأة والمجتمع الذكوري، دون طبعة.

– جليل وديع شكور(1997) العنف والجريمة، الطبعة الأولى، الدار العر بية للعلوم. بيروت لبنان.

– رجاء مكي ود. سامي عجم،(2008) إشكالية العنف المشروع والعنف المدان، دون طبعة مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

– مجدي عزيز إبراهيم (2007)، موسوعة المعارف التربوية، دون طبعة، عالم الكتب، القاهرة مصر.

– منير كرادشة (2009)، العنف الأسري سيكولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر، عمان، الأردن.

ثانيا – المارجع باللغة العربية:

-Denise jodelet in, Psychologie Sociale, dirigée par Moscovici, p.u.f, paris,1984

Durkheim.in la Psychanalyse son image et son public.ed ; P.U.F.paris. E1976.

-Fernandez , Les Nouveaux Tableaux des Managers , Le projet décisionnel dans sa Stabilité, ed : organisation 3 " ieme , Edition Paris , 2003.

-Kaes.R.image de la culture chez les ouvriers. Ed ; P.U.F. paris, E1982

Le robert, dictionnaire historique de la longue francaise, le robert paris, Nouvelle edition.

- Moscovici serge, La psychanalyse son image et son public , Ed ; puf, paris ,1976 .

-Norbert sillamy. Librairie la rousse. Paris.france.E1967

-Norbert sillamy. Dictionnaire de la psychologie. Ed ; bordas.paris.france.E 1980.

-http://www.Nard.Vb/.United nation Assembly De Declaration on the elimination of violence against women 1993.